الأمم المتحدة

S/2012/627*

مجلس الأمن

Distr.: General
18 September 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريرا عن أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة جمهورية أذربيجان للمجلس في شهر أيار/مايو ٢٠١٢ (انظر المرفق). وقد أعد التقرير تحت إشرافي وبالتشاور مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) أغشين **مهدييف**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

111012 210912 12-49940 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة أذربيجان (أيار/مايو ٢٠١٢)

مقدمة

عقد مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو ٢٠١٢ أربع عشرة جلسة عامة، وست عشرة جلسة مشاورات مغلقة. واتخذ المجلس ثلاثة قرارات وأصدر بياناً رئاسياً واحداً وسبعة بيانات صحفية.

أفريقيا

السودان وجنوب السودان

في ٢ أيار/مايو اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الذي أدان فيه أحداث العنف المتكررة بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي وتقديم الدعم للقوات المقاتلة بالوكالة وعمليات القصف الجوي. وقرر المجلس أنه يجب على السودان وجنوب السودان الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وسحب القوات وتفعيل آليات الأمن التي سبق الموافقة عليها واستئناف المفاوضات. وقرر أيضا وجوب أن تتوصل حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال، إلى تسوية عن طريق المفاوضات في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان على أساس الاتفاق الإطاري المبرم في ٢٨ حزيران/يونيه. وحث المجلس بقوة حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال على أن تقبلا الاقتراح الثلاثي بإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين في المنطقتين، وأن تكفلا وفقا للقانون الدولي المنطبق، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي المنطبق والمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وصول موظفي الأمم المتحدة وسائر العاملين في مجال المساعدة بصورة آمنة وفورية ودون عوائق، فضلا عن تسليم الإمدادات والمعدات لتمكين أولئك العاملين من إنجاز مهامهم بكفاءة في مجال مساعدة السكان المدنيين المتضررين من النزاع. وعلى صعيد جميع المسائل المتصلة بالامتثال للقرار، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الأفارقة الآخرين، وأن يبلّغ المجلس في غضون خمسة عشر يوماً ثم مرة كل أسبوعين بعدئذ عن حالة الامتثال. وأعرب مجلس الأمن عن عزمه، في حالة عدم امتثال أي من الأطراف أو كلها لما قرره المجلس ”أن يتخذ تدابير إضافية مناسبة بموجب المادة ٤١ من الميثاق، حسب الاقتضاء“.

وفي ١٦ أيار/مايو، قدم السيد هيلي منكريوس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان إفادة إلى المجلس، في سياق مشاورات مغلقة، بخصوص امتثال البلدين لأحكام القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢).

وفي ١٧ أيار/مايو، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠٤٧ (٢٠١٢)، الذي جدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي لفترة ستة أشهر. وأعرب المجلس عن اعتزامه استعراض ولاية القوة بعد أربعة أشهر للنظر في إمكانية إعادة تشكيل القوة في ضوء امتثال البلدين للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، ولالتزاماتهما المنصوص عليها في اتفاقات ٢٠ و ٢٩ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١، بما في ذلك إعادة انتشار جميع القوات خارج المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح، وتمكين الآلية المشتركة للتحقق من الحدود ورصدها من اكتساب القدرة الكاملة على القيام بعملياتها وإتمام عملية إخلاء منطقة أبيي من الأسلحة.

وفي ٣١ أيار/مايو، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إفادة عن امتثال السودان وجنوب السودان للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) قدمها كل من هرفيه لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومبعوث الأمين العام الخاص إلى السودان وجنوب السودان. ورحب أعضاء المجلس بسحب الأفراد العسكريين التابعين للبلدين من منطقة أبيي، وشدد على ضرورة أن يشمل الانسحاب الكامل قوات الشرطة، بما فيها شرطة النفط، ورحب باستئناف المفاوضات بين البلدين في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢ في أديس أبابا تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وشجع أعضاء مجلس الأمن كلا الطرفين على المحافظة على قوة الدفع صوب الإيفاء بجميع الالتزامات المتبقية بموجب القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وأعربوا عن قلقهم إزاء قلة سبل وصول المساعدة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٣ أيار/مايو، استمع المجلس في جلسة مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعقب المشاورات، أصدر المجلس بيانا صحفيا أعرب فيه أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الهجمات التي شنتها مؤخراً الجماعات المسلحة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما على يد العناصر السابقة التابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بقيادة بوسكو نتاغندا، ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعوا إلى وضع حد للتمرد على الفور. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم البالغ إزاء تردي الحالة الأمنية والإنسانية

في المنطقة وبوجه خاص إزاء التزايد الحاصل في أعداد المشردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللاجئين في البلدان المجاورة.

وفي ١٤ أيار/مايو، استمع المجلس في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بخصوص الهجمات التي تعرض لها في ١٤ أيار/مايو حفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بونياكيري بمقاطعة كيفو الجنوبية وأسفرت عن إصابة ١١ جندياً باكستانياً على الأقل بإصابات بليغة.

وأصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه أعضاء المجلس بأشد لهجة الاعتداءات المشار إليها، وأعربوا عن تعاطفهم مع الجرحى الذين أصيبوا في الهجمات ومع حكومة باكستان. وأعاد أعضاء المجلس التأكيد على ما يشعرون به من قلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في مقاطعتي كيفو، وما يرتبه ذلك من آثار على الشعب الكونغولي. وشجع أعضاء المجلس حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على ضمان مثول مرتكبي الهجمات أمام العدالة في أقرب فرصة ممكنة.

غينيا – بيساو

في ٧ أيار/مايو، استمع المجلس في جلسة عامة إلى إفادة قدمها جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، حيث عرض تقرير الأمين العام عن الحالة في غينيا – بيساو (S/2012/280). وأدلى ببيانات أيضا وزير العلاقات الخارجية في أنغولا (بصفته رئيساً لمجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)، ووزير الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات في غينيا – بيساو، والممثل الدائم للبرازيل (بصفته رئيساً للجنة تشكيل عملية بناء السلام في غينيا – بيساو)، ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي ٨ أيار/مايو، أصدر أعضاء مجلس الأمن بياناً صحفياً ذكّروا فيه بالبيان الرئاسي الصادر في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/PRST/2012/15) الذي أدانوا فيه بشدة الانقلاب العسكري في غينيا – بيساو وطالبوا بأن يجري إعادة النظام الدستوري على الفور. ورحب أعضاء المجلس بالمبادرات التي اتخذها الشركاء الدوليون لمواجهة الأزمة الراهنة في غينيا – بيساو ولا سيما جهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ودعوا هذه الجماعة، بالتنسيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، إلى مواصلة جهودها من أجل تنفيذ سياستها ”بعدم القبول مطلقا“ بالاستيلاء غير الدستوري على السلطة في غينيا – بيساو، وتهيئة الإمكانية لإعادة النظام الدستوري.

وفي أعقاب رفض ”القيادة العسكرية“ في غينيا – بيساو إعادة السلطة الشرعية في البلد، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في ١٨ أيار/مايو، القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) الذي فرض بموجبه حظراً محدداً على سفر الأفراد الذين يسعون إلى الحؤول دون عودة النظام الدستوري أو يقومون بأعمال تقوض الاستقرار في غينيا – بيساو، وعلى الأخص من اضطلع منهم بدور قيادي في انقلاب ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ويبتغي بأعماله تقويض سيادة القانون، وإضعاف أوليّة السلطة المدنية ودعم مظاهر الإفلات من العقاب وعدم الاستقرار في غينيا – بيساو. وأنشأ المجلس أيضا لجنة جديدة للجزاءات، وطلب إلى الأمين العام أن يشترك بشكل فعال في جهود الوساطة الرامية إلى استعادة النظام الدستوري، من أجل كفالة الانسجام في مواقف الشركاء الدوليين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

ليبيا

في ١٠ أيار/مايو، تلقى المجلس في جلسة عامة إفادة من السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عقد في أعقابها مشاورات مغلقة.

وأبرز الممثل الخاص الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية في ليبيا من أجل إرساء دولة فاعلة تقوم على سيادة القانون والديمقراطية، وقال إن هذه الجهود تستحق الثناء والدعم، غير أن ذلك لا يخفي أن هناك مواجهة حاسمة مطلوبة إزاء المشاكل الخطيرة القائمة في مجالات الحكم والأمن وحقوق الإنسان، وغير ذلك من المجالات.

وفي أعقاب الإحاطة عرض السفير موريس كابرال من البرتغال، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، تقارير اللجنة. وعرج السيد كابرال أولاً إلى ورقة العمل المتعلقة بمخاطر انتشار الأسلحة من ليبيا إلى المنطقة الأوسع (انظر، S/2012/178). وأوضح أن النتائج الرئيسية التي توصلت إليها هذه الورقة تشير إلى أنه حتى تاريخ كتابتها، لم تضبط خارج ليبيا أي أنظمة صواريخ دفاع جوي محمولة مصدرها ليبيا. ومع ذلك أشارت هذه النتائج إلى وجود متغيرات هامة منطوية على تهديدات، مما يبرر اتخاذ المزيد من التدابير للتخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن تشكلها هذه الأنظمة. ولاحظ كذلك أن هناك أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الأسلحة الأخرى من ليبيا أثناء النزاع، وأنه يتعين على السلطات في ليبيا الانخراط في جهود شاملة من أجل مراقبة الأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بها.

ثم انتقل رئيس اللجنة إلى التقرير الختامي الذي قدمه فريق الخبراء المنشأ وفقاً للقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) (S/2012/163)، فأوضح أن التقرير المذكور يتضمن إجمالا ٢١ توصية،

موجهة إلى المجلس واللجنة والدول الأعضاء بما فيها ليبيا. ولاحظ أيضا أن اللجنة انتهت حتى ٩ أيار/مايو من معالجة ما مجموعه ٣٨ إشعاراً أو طلب إعفاء تتعلق بحظر الأسلحة، وما مجموعه ١٥٤ إشعاراً أو طلب إعفاء تتعلق بتجميد الأصول، وما مجموعه ٢٥ طلب حصول على مشورة. وعلاوة على ذلك، استعرضت اللجنة تقارير واردة من ٥٧ دولة عضوا تتعلق بتنفيذها تدابير ذات صلة.

وفي ١٦ أيار/مايو، قدم السيد لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إحاطة للمجلس في جلسة عامة عن أنشطة مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، وذلك عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأدلى الممثل الدائم لليبيا ببيان أيضا خلال هذه الإحاطة.

وأفاد المدعي العام أعضاء المجلس بالرغبة المعلنة لحكومة ليبيا بأن تتولى المحاكم المحلية إجراءات التحقيق والمحاكمة في القضية المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي بارتكاب جرائم خطيرة تشمل القتل والاغتصاب في أثناء ثورة ٢٠١١. ولاحظ أيضا أن السلطات الليبية وعدت بأن تتبع في إجراءاتها أعلى المعايير الدولية، وأكدت أن السيد القذافي مُتحفّظ عليه في ظروف احتجاز ملائمة يُكفل له فيها سبيل الاتصال بالمنظمات الإنسانية وبمحام قانوني. وشرح المدعي العام في عرضه التطورات الحاصلة أيضا فيما يتعلق بقضية عبد الله السنوسي، رئيس المخابرات الليبية الأسبق، والتحقيقات المتعلقة بالانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ليبيا.

ورأى المدعي العام أن الاستراتيجية التي تأخذ بها الحكومة الليبية بالتصدي بصورة شاملة لجميع الجرائم ووضع نهاية للإفلات من العقاب يجب أن تظل لها الأولوية، وأن تعالج أيضا مسألة نقل آلاف المتعقلين وفرزهم إلى السلطات المركزية وإنجاز ذلك في مواقيت محددة.

وأثنى أعضاء المجلس على العمل الذي يضطلع به مكتب المدعي العام من أجل الاستجابة السريعة والمناسبة لمسألة نقل المدنيين وضرورة إسباغ الحماية عليهم، عن طريق إصدار أوامر توقيف بحق المُدّعى بارتكابهم أشد الجرائم خطورة. غير أنهم شددوا على وجوب أن تتم هذه الإجراءات وفقاً للمعايير الدولية وأن يتحمل جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان مسؤولية ما اقترفوه. وعلاوة على ذلك، حث أعضاء المجلس على القيام في أسرع وقت ممكن بنقل المحتجزين إلى عهدة الحكومة.

وأوضح ممثل ليبيا أن السلطات الليبية تحقق في جميع الحوادث وتتخذ بعد ذلك الإجراءات الملائمة بشأنها، مثل تعويض المتضررين.

غرب أفريقيا

في ١١ أيار/مايو، استمع مجلس الأمن في مشاورات مغلقة إلى إفادة من السيد سعيد دجينيه، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي أوضح أن غرب أفريقيا يتعرض لموجة تحديات جديدة تشمل قضايا تتعلق بالحكم وتوطيد السلام ومنع النزاعات، على النحو الذي تعكسه الأزمات الراهنة في منطقة الساحل، ولا سيما في مالي وغينيا - بيساو، فضلا عن التهديد الأشمل المتمثل في الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

وفي ١٧ أيار/مايو، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن البعثة المزمع إرسالها إلى ليبريا وكوت ديفوار وسيراليون. واستكمل أعضاء المجلس تحديد صلاحيات الزيارة وبرنامجها، واتفقوا على قادة البعثة (عضوان يتشاركان في القيادة لكل بلد) على النحو التالي: الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب للجزء الخاص بليبريا؛ وفرنسا وتوغو للجزء الخاص بكوت ديفوار؛ والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا للجزء الخاص بسيراليون.

وفي ٣١ أيار/مايو، تلقى المجلس إفادة في جلسة عامة أعقبت استكمال بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا (ليبريا وكوت ديفوار وسيراليون) التي أوفدت في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٢. وأطلع ممثل الولايات المتحدة المجلس على الجزء الخاص برحلة ليبريا، وتكلم ممثل فرنسا عن كوت ديفوار، وأفاد ممثل جنوب أفريقيا عن الرحلة إلى سيراليون. ولاحظ الأعضاء أن المسائل الرئيسية التي استعرضها أعضاء مجلس الأمن في بعثتهم إلى المنطقة شملت مستقبل بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومسائل اللاجئين والاتجار غير المشروع بالمخدرات، فضلا عن الشواغل الأخرى العابرة للحدود والتحديات المحلية من قبيل بطالة الشباب والتنازع على ملكية الأراضي.

الصومال

في ١٥ أيار/مايو، استمع المجلس في جلسة عامة إلى إحاطة قدمها السيد أوغسطين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، أعقبتها مشاورات مغلقة. وأدلى ببيان أيضا خلال الإحاطة سعادة السيد شيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال.

ولاحظ الممثل الخاص أن القادة الانتقاليين في الصومال يقطعون أشواطا مهمة في استكمال المهام اللازمة للانتهاء من عملية الانتقال السياسي بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢، إلا أنهم يواجهون ضيقا في الوقت. ثم عرض آخر تقرير للأمين العام عن الصومال (S/2012/283) الذي اشتمل على آخر المستجدات فيما يتعلق بالتطورات الرئيسية في المجالات

السياسية والأمنية والإنسانية، ومجالي الانتعاش وحقوق الإنسان في الفترة من ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتضمن التقرير أيضا تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة باستكمال الانتقال السياسي المقرر أن يبلغ نهايته في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢.

وطالب الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد المجتمع الدولي بأن يضاعف جهوده في مساعدة الصومال على استكمال المرحلة الحالية على النحو المقرر، حتى لا يسمح بأي فرصة للعودة إلى الفوضى والإرهاب. وطلب من مجلس الأمن أن يساعد الصومال في تعزيز الأعمال المتعلقة بالجمعية التأسيسية وتشجيع المصالحة. وطلب من المجلس أيضا أن يقف وقفة حازمة بوجه من يضعون العراقيل بوجه السلام، وأن يساعد في بناء جيش صومالي وتدريب قوات شرطية وإنشاء دائرة للاستخبارات في الصومال، فضلا عن صياغة خطة لمكافحة الإرهاب.

وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالتقدم المحرز صوب استكمال عملية الانتقال السياسي وبأوجه التحسن المتحققة على الصعيد الأمني. وأثنوا على الدور الذي تضطلع به في هذا الخصوص بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واتفقوا على الحاجة إلى مواصلة دعم البعثة. كما أعربوا عن قلقهم إزاء التحديات الهائلة التي لا يزال الصومال يواجهها، ومنها على الأخص فوات كثير من الحدود الزمنية لخريطة الطريق. وأبرز كثير من المتكلمين المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق القادة الصوماليين في الوفاء بالحد الزمني المضروب له آب/أغسطس. كما أدان أعضاء المجلس استمرار الاعتداءات الإرهابية، وشددوا على ضرورة بناء قطاع الأمن الوطني.

وفي التاريخ نفسه، أصدر المجلس بيانا صحفيا لاحظ فيه أعضاء المجلس أن العملية السياسية في الصومال تجتاز مرحلة حرجة، حيث لم يتبق على انتهاء المرحلة الانتقالية المقرر لها ٢٠ آب/أغسطس سوى ثلاثة أشهر. وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالتقدم المحرز حتى تاريخه في تنفيذ خريطة الطريق والوصول بعملية الانتقال إلى نهايتها، وأكدوا من جديد التزامهم بدعم العملية. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بسبب فوات بعض الحدود الزمنية لاستكمال المهام، وحثوا المؤسسات الاتحادية الانتقالية وجميع الأطراف الأخرى الموقّعة على خريطة الطريق على مضاعفة جهودهم من أجل استكمال المهام المنصوص عليها في خريطة الطريق. وشددوا على أن المسؤولية الرئيسية للتوصل إلى اتفاق مبني على قاعدة عريضة وشامل للجميع ومتجاوب مع ترتيبات ما بعد المرحلة الانتقالية يقع على عاتق الأطراف الصومالية، بما يتماشى مع اتفاق جيبوتي وخريطة الطريق ومبادئ غاروي.

آسيا

أفغانستان

في ١٧ أيار/مايو، قدمت السيدة فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية وتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة إلى المجلس في مشاورات مغلقة بشأن آخر زيارة أجرتها في أفغانستان. وأوضحت أن الهدف من زيارتها تمثل في تقييم الحالة الإنسانية في البلد، وأفادت عن الاجتماعات التي عقدتها مع ممثلي الحكومة والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية من أجل مناقشة الحالة الإنسانية في أفغانستان، وكذلك عن الزيارة التي أجرتها لمستوطنة غير رسمية في كابل ومجموعة من المشردين في مزار الشريف وفي مقاطعة بلخ، من أجل تفقد الآثار المدمرة على المجتمعات المحلية التي نجمت عن تآكل ضفة نهر آمو درايا.

وشددت وكيلة الأمين العام على أن الأمم المتحدة وشركاءها سيواصلون توفير المساعدات الإنسانية لمحتاجيها أينما كانوا، وأنهم سيستمرون في توفير الدعم على النحو الذي يتيح لحكومة أفغانستان بناء قدرتها على التصدي للكوارث والاستعداد لها بشكل أفضل. وأبرزت أهمية الاستثمار في التنمية البشرية وتقديم الخدمات الحيوية لدعم الحياة المعيشية والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية. كما أكدت على ضرورة إعمال سيادة القانون ومواصلة حشد الموارد لمساعدة الأشخاص الذين تمس حاجتهم للمعونة، وخاصة مع الانسحاب المرتقب لقوة المساعدة الأمنية الدولية في عام ٢٠١٤.

وأبرز أعضاء المجلس أهمية الزيارة التي قامت بها المنسقة إلى أفغانستان وحسن توقيتها، ليس فقط من منظور الاطلاع عن قُرب على الحالة الإنسانية في البلد، بل أيضاً من منظور نقل رسالة إلى المجتمع الدولي بضرورة زيادة الدعم المقدم إلى السلطات الأفغانية. وأعادوا تأكيد التزامهم بتقديم الدعم إلى أفغانستان لأجل طويل يمتد إلى ما وراء التاريخ المحدد لنقل المسؤولية إلى القادة المحليين وهو عام ٢٠١٤.

أوروبا

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في ١٤ أيار/مايو، أجرى المجلس مناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقام السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بتقديم إحاطة للمجلس وعرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/275)، الذي يغطي أنشطة البعثة في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وأفاد الممثل الخاص أن تسهيل عملية التصويت في الانتخابات الصربية العامة والرئاسية أُنجز في كوسوفو بنجاح وفي أجواء من الهدوء في ٦ أيار/مايو، وأنه جرى تنظيم عملية عالية الحرفية لتسهيل التصويت اضطلعت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبما يتفق مع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولاحظ أيضا أن هدف التكامل الأوروبي قطع أشواطاً مهمة إلى الأمام مع صدور قرار منح صربيا مركز البلد المرشح للعضوية، وكذلك مع استهلال دراسة جدوى تتعلق بكوسوفو.

وأضاف أن غياب وحدة الغرض فيما بين الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية يؤدي أحيانا إلى زعزعة التوقعات الأوروبية في المنطقة، ودعا هذه الجهات إلى أن تكون سبّاقة في استخدام نفوذها لدى الأطراف من أجل تشجيعها على التفاعل مع بعضها البعض بخصوص جميع المسائل، بما في ذلك المسائل التي تكتسب أهمية محورية في تحقيق المصالحة وحماية حقوق الأقليات.

وأدلى ببيانين خلال المناقشات كل من السيد فوك جيرمتش، وزير خارجية صربيا، والسيد أنور خوجه، من كوسوفو.

وفي أعقاب هذين البيانين تبادل أعضاء المجلس الرأي بشأن آخر المستجدات.

البوسنة والهرسك

في ١٥ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن مناقشة بشأن البوسنة والهرسك قام خلالها السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، بتقديم إحاطة إلى المجلس، كما عرض التقرير الحادي والأربعين للممثل السامي للبوسنة والهرسك (S/2012/307) الذي أحيل إلى المجلس بموجب رسالة من الأمين العام مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠١٢.

وأفاد الممثل السامي المجلس بأن البوسنة والهرسك قامت في ١٠ شباط/فبراير بتعيين حكومة للدولة بعد ١٦ شهراً من انتهاء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وأطلع المجلس أيضا على إقرار قانون المعونة على مستوى الدولة وقانون التعداد السكاني، اللذين يكتسيان أهمية بالنسبة لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك توصل زعماء الأحزاب الرئيسية الستة إلى اتفاق سياسي بشأن اثنتين من المسائل التي حددت كشروط أساسية يتعين الوفاء بها قبل إغلاق مكتب المفوض السامي.

وإضافة إلى ذلك، شدد الممثل السامي على أنه بالرغم مما أحرز من تقدم، لا يزال يتعين مواجهة تحديات كبرى عديدة بما في ذلك التعامل مع عدد من التصريحات السياسية المزعجة التي تتحدى الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك – المعروف باسم اتفاق دايتون، ومسألة السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك.

وأثنى أعضاء المجلس على التقدم المحرز مؤخراً وتبادلوا الآراء بشأن آخر المستجدات.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٩ أيار/مايو، استمع المجلس في جلسة عامة إلى إحاطة من السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، أعقبتها جلسة مشاورات مغلقة.

وأفاد المنسق الخاص أن الشهر المنصرم شهد عدة تحديات وقعت في مناسبات مختلفة، إلا أنه جرى مؤقتاً التغلب على كل تحدٍ منها، وأن الأمور تسير على الأرجح في اتجاه أكثر إيجابية. وقال إن الطرفين تبادلا رسائل حددا فيها اشتراطات كل منهما من أجل استئناف المحادثات المباشرة بينهما. وقدم الفلسطينيون رسالة في ١٧ نيسان/أبريل، فيما رد الإسرائيليون في رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو. وأضاف أن تبادل الرسائل تم طيّ الكتمان وأدى إلى مشاركة هادئة مباشرة، تستدعي الترحيب والتشجيع. غير أنه، وبالتوازي مع ذلك، وقعت سلسلة من التطورات تهدد باشعال التوتر. وحذر سيري من أنه ما لم يغتنم الطرفان الفرصة الراهنة المتاحة لإحلال السلام الدائم، فإننا ربما نكون سائرين على درب يتجه نحو واقع الدولة الواحدة. وأعرب عن أمله في أن يتمكن الطرفان من التوصل إلى سبيل للمضي إلى الأمام صوب إجراء محادثات موضوعية في الأشهر المقبلة.

ولاحظ أنه في غضون الفترة التي يشملها التقرير، لم تنقطع أنشطة الاستيطان، وأكد من جديد أن هذه الأعمال مخالفة للقانون الدولي وللالتزامات التي قطعتها إسرائيل في إطار خريطة الطريق وأنها لا بد أن تتوقف.

وانتقل إلى الحديث عن غزة مشدداً على أن إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي في قطاع غزة لا يزالان هدفين محوريين للأمم المتحدة. ولاحظ أن القيمة الإجمالية لأشغال الأمم المتحدة الموافق عليها في قطاع غزة، بما في ذلك المواد المزدوجة الاستعمال المحتملة التي تحتاج إلى موافقة الجانب الإسرائيلي، تتجاوز في الوقت الراهن ٣٦٥ مليون دولار، منها ٩٦ مليون دولار في شكل مشاريع لا تزال تُراجع في إسرائيل. وأضاف أن هذه المشاريع تُمكّن وكالات الأمم المتحدة الآن من لعب دور رئيسي في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار في غزة كأولوية.

في ٨ أيار/مايو، قام السيد كوفي عنان، المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، بإحاطة المجلس، عن طريق تداول بالفيديو من جنيف، عن

آخر مستجدات الموقف في الجمهورية العربية السورية في أعقاب اتخاذ قراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢). وحذر من أن الموقف في البلد يمكن أن يتزلق نحو الحرب الأهلية ما لم يُتخذ قدر أكبر من الإجراءات لوقف العنف. كذلك، أحاط السيد هيرفيه لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، المجلس بالمستجدات فيما يتعلق بنشر بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية. وأبرز أعضاء المجلس مجدداً ضرورة التنفيذ العاجل لجميع عناصر خطة المبعوث ذات النقاط الستة.

وفي ١٠ أيار/مايو، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه أعضاء المجلس بلهجة مشددة الهجمات الإرهابية التي وقعت في دمشق في يوم ١٠ أيار/مايو ونجم عنها العديد من الوفيات والجرحى. وأبدوا تعاطفهم العميق وتعازيهم الخالصة لضحايا هذين العملين الإرهابيين الشنيعين وأسرهم.

وبعد أن استمع المجلس في ٢٧ أيار/مايو إلى إحاطة قدمها كل من روبرت مود، كبير المراقبين العسكريين ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه أعضاء المجلس إدانة شديدة اللهجة عمليات القتل التي أكدها مراقبو الأمم المتحدة وراح ضحيتها عشرات الرجال والنساء والأطفال وتسببت في جرح مئات آخرين في قرية الحولة بالقرب من حمص، جرّاء هجمات شملت سلسلة من عمليات القصف بالمدفعية والدبابات من الجانب الحكومي على أحد الأحياء السكنية. وأدان أعضاء مجلس الأمن أيضا قتل المدنيين بإطلاق النار عليهم من مسافات قريبة وتعريضهم لأذى بدني جسيم.

وفي ٣٠ أيار/مايو، تلقى المجلس في جلسة مشاورات مغلقة إحاطة عن الحالة في الشرق الأوسط (سوريا)، قدمها كل من السيد جان ماري غينيو، نائب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

اليمن

في ٢١ أيار/مايو، أدان مجلس الأمن بلهجة مشددة في بيان صحفي الهجمات الإرهابية التي وقعت في صنعاء في يوم ٢١ أيار/مايو وتسببت في وقوع العديد من القتلى والجرحى.

وفي ٢٩ أيار/مايو استمع المجلس إلى إفادة قدمها إليه في جلسة عامة السيد جمال بن عمر، المستشار الخاص للأمين العام في اليمن، أعقبتها مشاورات مغلقة. وأدلى ممثل اليمن أيضا ببيان أثناء تقديم الإفادة.

ولاحظ المستشار الخاص أن الأطراف اليمنية حققت تقدماً كبيراً في تنفيذ اتفاق الانتقال الموّقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١). لكنه أوضح أن العديد من الجهات المسلحة من غير الدولة، ولا سيما تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، مستمرة في التنافس على السلطة. وحذر من أن الجهود التي يبذلها معرقلو التقدم لإعاقة الرئيس هادي عن إعادة تنظيم القوات المسلحة وقوات الشرطة والسيطرة عليها، يمكن أن تُخرج العملية الانتقالية الهشة في اليمن عن مسارها وتتسبب في زعزعة الاستقرار بشكل خطير. ورأى أن مؤتمر الحوار الوطني يمكن أن يساعد في خفض حدة هذا التوتر. وفي معرض توضيح حالة التقدم المحرز حتى الآن في التحضير لإجراء هذا الحوار، قال إن هذه العملية يجب أن تصمم وتُساس من قبل اليمنيين أنفسهم، وأن ذلك يقتضي دعماً دولياً قوياً.

ولاحظ أن الحالة الأمنية في اليمن لا تزال تشكل مصدراً لشواغل كبيرة، وأن القدرة العامة للحكومة في مجال الأمن تظل محدودة. وأضاف أن الحوثيين يواصلون تأكيد سيطرتهم على مناطق في الشمال، وأن القوات اليمنية تصعّد حملتها في الجنوب ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وأنصار الشريعة بينما يوسع التنظيم وأنصار الشريعة سيطرتهما إلى مناطق جديدة. وأضاف أن المشاعر الانفصالية في الجنوب في ازدياد أيضاً، كما تنامت عمليات الخطف والاغتيال وأخذ الرهائن.

وشدد المستشار الخاص على أن ثمة عشرة ملايين من البشر يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن نصف هؤلاء يحتاج إلى مساعدة فورية، علاوة على أن زهاء مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية. وأضاف أن أكثر من نصف مليون شخص مشردون داخل اليمن، كما أن البلد يستضيف زهاء ٠٠٠ ٢٢٠ لاجئ مع ارتفاع مستمر في معدل تدفقهم. واختتم بقوله إن النداء الموحد البالغ إجماليه ٤٥٥ مليون دولار لم يموّل حتى الآن إلا بنسبة ٤٣ في المائة، في الوقت الذي ازدادت فيه الحاجة إلى توفير مساعدة إنسانية إضافية.

وأعرب ممثل اليمن عن تقديره للعمل الذي يضطلع به المستشار الخاص والأمم المتحدة في سبيل مساعدة عملية الانتقال. ووافقه أيضا على أن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يمثل تهديداً خطيراً، ولاحظ أن اليمن يعاني أيضا من هجمات إرهابية مستمرة. كما ناشد ممثل اليمن الدول الأعضاء تقديم الدعم الضروري للاجئين والمشردين، وبذل المساعدة لمواجهة الزيادة في معدلات البطالة وحالة ''التردي الاقتصادي العام'' التي يعاني منها اليمن.

لبنان

في ٨ أيار/مايو، أحاط السيد تيري رود – لارسون، المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مجلس الأمن وعرض عليه في جلسة مشاورات

مغلقة، تقرير الأمين العام نصف السنوي الخامس عشر (S/2012/244) الذي تضمن تقييما شاملاً لعملية تنفيذ القرار منذ صدور التقرير السابق في هذا الخصوص في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/648).

وفي أثناء الإحاطة التي قدمت إلى المجلس في ٢٩ أيار/مايو، ذكر السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أن الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بقيت هادئة على وجه العموم، فيما تقوم إسرائيل بالعمل المتفق عليه بشأن جدار يحل محل السور التقني القائم بالقرب من منطقة حساسة جنوب الخط الأزرق.

المسائل الموضوعية والمسائل العامة

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٤ أيار/مايو، وفي مناسبة النظر في البند المعنون ''الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية''، عقد المجلس جلسة مواضيعية عن ''تعزيز التعاون الدولي في مجال تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب''. وترأس الجلسة سعادة السيد إيلهام علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، وحضرها الأمين العام ولفيف من الوزراء ونواب الوزراء وعدد آخر من الممثلين رفيعي المستوى.

وفي معرض التحضير للجلسة، عممت أذربيجان ورقة مفاهيمية (S/2012/281)، وفرت عن طريقها معلومات أساسية عن الهدف من عقد الجلسة. وشددت الورقة على الحاجة القوية لتعزيز التعاون الدولي بهدف تنفيذ الالتزامات الراهنة في مجال مكافحة الإرهاب في الأوقات المناسبة وبطريقة موحدة؛ ولا سيما عن طريق زيادة بناء القدرات وتقديم المساعدة إلى الدول. وفي هذا السياق، أبرزت الورقة أهمية تعزيز التنسيق والتعاون والتفاعل فيما بين الدول، وبين الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.

وفي معرض إفادة المجلس، ذكر الأمين العام أن الإرهاب يشكل تهديداً جسيما للسلام والأمن والرخاء والبشر، وأن المجتمع الدولي يواصل التماس الاستجابة القوية والشاملة لمواجهته. وأكد أن الجهود الجماعية أوقعت الاضطراب في الهجمات وأضعفت الشبكات الإرهابية، غير أن الاعتداءات التي وقعت مؤخرا في بعض البلدان تظهر أن الخطر لا يزال قوياً وأن المنظمات الإرهابية مستمرة في البحث عن ملاذات آمنة جديدة وتبنّي تكتيكات جديدة وتصيد أهداف جديدة. ومضى في حديثه مبرزاً أهمية التركيز على الظروف التي تفضي إلى انتشار الإرهاب، وضرورة اتباع نهج متكامل لمواجهة الإرهاب والتطرف الدموي، وهو النهج المتمثل في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأضاف أنه يتعين أيضا

على المجتمع الدولي أن يعمل كبنيان مرصوص وهو يتصدى للإرهاب، وأن العمل معاً في جهود مشتركة تبدأ من تعزيز إنفاذ القانون إلى التصدي للدوافع الكامنة وراء التطرف، يمكن أن يخفض إلى حد كبير هذا التهديد الجسيم الذي يتعرض له السلام والأمن.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن انشغالهم إزاء التهديد الخطير المستمر الذي يشكله الإرهاب بالنسبة للسلام والأمن الدوليين والتمتع بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع الدول الأعضاء، فضلاً عن تقويضه لدعائم الاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي. وتناول الأعضاء أيضا عديد من التحديات التي تواجه مكافحة الإرهاب، بما في ذلك ضرورة زيادة بناء القدرات وتحسين التنسيق، وشددوا على الدور المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، مع التأكيد في الوقت نفسه على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء من أجل مكافحة الإرهاب على نحو فعال.

وفي ختام الجلسة، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2012/17) أكد فيه إدانته القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛ ولاحظ المجلس الطابع المتغير للإرهاب وسماته؛ وذكّر بالالتزامات الواقعة على عاتق الدول الأعضاء بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة للنيل من السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، والامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال المساعدة لأي كيانات أو أشخاص ضالعين في أعمال إرهابية أو مرتبطين بها؛ وأكد مرة أخرى أن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون أمور يكمل كل منها الآخر ويدعمه؛ وشدد على أهمية احترام وتفهم التنوع الديني والثقافي في جميع أنحاء العالم. وأكد المجلس أيضاً على الحاجة إلى زيادة التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء، ولا سيما من خلال الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف واتفاقات منع الهجمات الإرهابية وقمعها، وكرر دعوته للدول الأعضاء من أجل تعزيز التعاون على الصُعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي، وخصوصاً من خلال الآليات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلاً عن التنسيق والتعاون على المستوى التنفيذي. وشدد المجلس على أهمية تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء، ومع كيانات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية من أجل توطيد القدرات الذاتية للدول الأعضاء على القيام بشكل فعال بتنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

الإحاطات المقدمة من رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

في ١٠ أيار/مايو، استمع المجلس إلى الإحاطات النصف سنوية التي يقدمها الممثلون الدائمون لألمانيا والهند وجنوب أفريقيا بصفتهم رؤساء كل من اللجنة المنشأة بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) واللجنة المنشأة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)،

واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقام رؤساء اللجان المكلفة بمهام في مجال مكافحة الإرهاب بإفادة أعضاء المجلس عن الجهود المشتركة القائمة بينهم وبين أفرقة الخبراء التابعة لهم، وعن فرادى الأنشطة التي تضطلع بها لجانهم في مجالات التوعية والزيارات الميدانية وتعزيز التعاون مع الأجهزة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وزيادة تبادل المعلومات، والمساهمات في الاجتماعات المشتركة والمحافظة على تمثيل متبادل فيما بينهم.

وعقب الإحاطة، أجريت مناقشة شارك فيها متكلمون أثنوا على عمل الرؤساء الثلاثة لهذه اللجان، ورحبوا بالخطوات التي اتخذتها اللجان لزيادة أهمية الأنشطة التي تقوم بها ومساعدة الدول الأعضاء في الامتثال للالتزامات الواقعة على عاتقها. وأعرب المتكلمون عن دعمهم القوي لقيام تعاون وثيق وتنسيق فعال فيما بين اللجان، ودعوا إلى زيادة تعزيز التعاون فيما بينها. وشدد المتكلمون أيضا على ضرورة القيام، ضمن أمور أخرى، بالتصدي بشكل فعال للظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف، وللمسائل المتعلقة ببناء القدرات وبالتحريض على الإرهاب والامتثال للقانون الدولي في سياق مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين.